

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والثمانين
بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف
يوم الخميس، ٩ آب/أغسطس ٢٠٠١، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد كارلوس أمات فوريس (كوبا)

الرئيس (متحدثاً بالإسبانية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة ٨٨١ لمؤتمر نزع السلاح.

تفيد الأمانة أنه لا يوجد أي متحدث مدرجاً في قائمة المتحدثين لهذا اليوم. لذلك فإنني سأقدم لكم عرضاً موجزاً لنتائج المشاورات التي أجريتها مع عدة وفود.

إننا، بصفتنا رئيساً، قد واصلنا عملية مكثفة من المناقشات، سعياً إلى التباحث مع مجموعة واسعة من الوفود من المجموعات المختلفة التي يضمها المؤتمر.

ونعتزم مواصلة هذا المسعى، حيث سنجري مشاورات أثناء هذا الأسبوع والأسبوع القادم. والتعليقات الأولية التي بإمكاننا الإدلاء بها، بناءً على ما يردنا من معلومات وما نحن بصدد إجرائه من تبادل للآراء، هي التالية:

أولاً، لقد شهدنا بوادٍ دعم واسعة، من جميع الوفود التي أجرينا معها مناقشات، لم يبذله الرئيس من جهود في سبيل إيجاد قاسم مشترك قد يَمَكِّننا من تخطي المأزق الذي ما برحنا نواجهه بشأن البنود الجوهرية المدرجة في برنامج عملنا. ونحن نرحب بهذا الدعم، وقد لمسنا تشجيعاً على المضي قدماً في ما نبذله من جهود.

إننا، مع تلك المساندة، ما برحنا نستكشف كل ما في متناولنا من إمكانيات. وما برحنا نسعى إلى إيجاد نُهجٍ تمكّننا، إن لم يكن من حل المشكلة برمتها، فعلى الأقل، من اتخاذ بعض الخطوات إلى الأمام، مهما كانت صغيرة، تتيح مجالاً لإحراز تقدم ولإيجاد الأوضاع المفضية إلى توافق الآراء بشأن برنامج العمل.

بيد أن المناقشات التي أجريناها قد أكدت مجدداً أن ما يجري خارج إطار المؤتمر من أحداث، لا سيما الظروف والملابسات الاستراتيجية والأمنية الراهنة على الساحة الدولية، له وقع سلبي في هذا المحفل ويؤثر فيه أكثر كثيراً مما يرغبه أغلبنا.

ثمة مستوى عالٍ من الترقب بشأن ما قد يترتب على مُجريات للأحداث الدولية الراهنة من آثار محتملة بالنسبة إلى أعمال المؤتمر. وفي الوقت ذاته، يبدو أن أكثرية الوفود تميل إلى الاعتقاد بأن التوقعات للمستقبل القريب للمؤتمر لا تبعث على كثير من التشجيع.

كما أبدي رأيي أيدته وفود كثيرة على نطاق واسع بأن ثمة عنصراً ينطوي على صعوبة إضافية هو ضيق الوقت المتبقي لانعقاد الدورة السنوية للمؤتمر، وأن ذلك يعمل على تقويض الجهود الرامية إلى إحراز تقدم بشأن المسائل الجوهرية المدرجة في برنامج العمل.

في هذه الحالة الصعبة، لاحت بادرة مشجعة هي رغبة الوفود في الحفاظ على مصداقية المؤتمر ووجوده بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن كل ما يتصل بمعااهدات نزع السلاح من مسائل.

وعلى الرغم من أن الإمكانيات الحقيقية لإحراز تقدم بشأن برنامج العمل وصولاً إلى توافق الآراء بشأنه محدودة جداً في الوقت الراهن، فقد شددت غالبية الوفود على ضرورة الإبقاء على ما أطلقنا عليه اسم "مقترح آموريم" كأساس لمواصلة المشاورات.

ومن المسلّم به أن هذا المقترح يشكل خلاصة لسلسلة من الجهود التي بذلها أعضاء المؤتمر ورؤساء المتعاقبون في سبيل إحراز توافق في الآراء.

وما زال يعتزم الرئيس إبقاء ذلك المقترح كما هو، ما لم نشهد في السنوات القليلة القادمة دلائل واضحة على وجود إمكانيات حقيقية للتقدم عن طريق تغييره بطريقة ما.

وقد لاحظنا أيضاً، أثناء المشاورات، أن ثمة تأييداً واسعاً من جانب الوفود لعمل المنسقين الخاصين الثلاثة الذين عُيِّنوا أثناء فترة رئاسة سفير كولومبيا، السيد كاميلو ريس، كما لاحظنا أن ثمة استعداداً لمواصلة ذلك العمل.

وترى وفود عديدة أن تعيين هؤلاء المنسقين الخاصين يشكل بادرة إيجابية ووسيلة لإبقاء المؤتمر ناشطاً إلى أن يتسنى لنا تخطي المأزق الراهن المتصل بالبنود الجوهرية.

ومن الأهمية إبراز أنه، بينما نعتبر العمل الذي يعكف المنسقون الخاصون على القيام به أمراً في غاية الفائدة، فثمة إدراك عام لدى الوفود لضرورة المضي قدماً بشأن البنود الجوهرية التي تشكل في المحصلة النهائية السبب الرئيسي لوجود هذه الهيئة.

في المشاورات المفتوحة وغير الرسمية التي عقدت يوم الخميس الماضي بناء على طلب المنسق الخاص المعني بتحسين عمل المؤتمر وزيادة فعاليته، ممثل سري لانكا الموقر، السفير براساد كاريّاواسام، لاحظنا أن الوفود تشارك مشاركة نشطة للغاية. وفي رأينا أن ذلك الاجتماع كان دليلاً واضحاً على ضرورة إتاحة فترة معقولة من الوقت لمواصلة عملية المناقشة التي بدأت مؤخراً بشأن البنود الثلاثة المسندة إلى المنسقين الخاصين، وربما للتوصل بتوافق الآراء إلى اتفاقات بشأنها.

ونحن عاكفون، في هذا الصدد، على دراسة مستوى قبول إمكانية التوصية بمواصلة الولاية المسندة إلى المنسقين الخاصين أثناء انعقاد دورة عام ٢٠٠٢. وإذا ما أسفرت بحوثنا عن نتائج ايجابية، فسنمضي إلى تقديم توصيات في هذا الشأن إلى الرئيس القادم، الذي سيكون، كما يعرف الجميع، من إكوادور، لإدراجها في التقرير الذي سيتم إعداده عن هذه الدورة.

هذه، إذن، هي مقترحاتنا بشأن المشاورات التي أجريناها.

هل لي أن أسأل عما إذا كان ثمة أي وفد يرغب في أخذ الكلمة؟

لا يبدو ذلك.

وبهذا نكون قد أنجزنا أعمالنا لهذا اليوم.

تعقد الجلسة العامة القادمة في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق ١٦ آب/أغسطس.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

— — — — —